

Distr.: General  
14 June 2022  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة 14 حزيران/يونيه 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب مجلس الأمن، في الفقرة 13 من قراره 2588 (2021)، أن أقدم معلومات مستكملة إضافية عن التقدم الذي أحرزته سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن النقاط المرجعية الرئيسية المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2019 (S/PRST/2019/3). وقد حُدِّدَت النقاط المرجعية لیتخذها المجلس أساساً لتقييم إسهام الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأهميته في دعم الجوانب ذات الصلة لعملية إصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخائر. وتقدم هذه الرسالة تحديثاً للتقدم المحرز في ضوء هذه النقاط المرجعية الرئيسية الخمسة منذ رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/573).

وزار فريق تقييم من الأمانة العامة جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من 11 إلى 15 نيسان/أبريل 2022. وهذه الرسالة ثمرة المشاورات التي أجراها فريق الأمانة العامة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(1)</sup>، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والبنك الدولي، وأفراد السلك الدبلوماسي العاملين في بانغي، والمجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الجماعات النسائية.

واستجابة للنداءات التي وجهتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واعترافاً بالتقدم الذي أحرزته في ضوء النقاط المرجعية، عدّل مجلس الأمن تدابير حظر توريد الأسلحة في عدة مناسبات، كان آخرها في أعقاب رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021. وفي القرار 2588 (2021)، واصل المجلس تخفيف التدابير المتخذة بشأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، إذ قرر ألا تنطبق عملية الموافقة على الاستثناء من حظر توريد الأسلحة بعد الآن على الإمدادات من مدافع الهاون من عيار 60 ملم و 82 ملم وذخائرها، ولا على تقديم المساعدة ذات الصلة إلى قوات الأمن في البلد، بما في ذلك مؤسسات إنفاذ القانون المدنية

(1) عيّن الأمين العام ثلاثة أعضاء في فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في 18 نيسان/أبريل 2022 (انظر S/2022/329)، بعد انتهاء فترة ولاية الفريق السابق في 31 آب/أغسطس 2021. وعين خبيراً رابعاً في 1 حزيران/يونيه 2022 (انظر S/2022/451).



التابعة للدولة. ويمكن للسلطات الوطنية أيضاً أن تواصل تلقي أسلحة وذخائر من عيار أكبر، رهنا بموافقة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومنذ رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، واصلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(2)</sup> ودول المنطقة<sup>(3)</sup> والمنظمات الإقليمية<sup>(4)</sup>، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(5)</sup>، الدعوة إلى رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على الحكومة. وهي ترى أن الحظر لا يزال يمنع القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى من الحصول على المعدات اللازمة لمحاربة الجماعات المسلحة.

ولا تزال اللجنة تؤدي دوراً أساسياً في إدارة الاستثناءات من حظر توريد الأسلحة. ومنذ فرض الحظر في 5 كانون الأول/ديسمبر 2013، قدمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اللجنة ما مجموعه 22 طلب استثناء و 21 إخطاراً. وقدمت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، إلى اللجنة ما مجموعه 73 طلب استثناء و 120 إخطاراً. ووافقت اللجنة حتى الآن على جميع طلبات الاستثناء المقدمة في إطار حظر توريد الأسلحة. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للأسلحة وطلقات الذخيرة التي وافقت عليها اللجنة أو أبلغت بها منذ كانون الأول/ديسمبر 2013 إلى زهاء 20 746 قطعة سلاح و 29 354 629 طلقة ذخيرة<sup>(6)</sup>. ولا تزال القوات المسلحة الوطنية الجهة الرئيسية المتلقية للأسلحة والذخائر، تليها قوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك). وفي الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أجرى رئيس اللجنة وأعضاؤها زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى غرار الزيارات السابقة التي قامت بها اللجنة، واصل الرئيس والأعضاء مشاركتهم وحوارهم مع الحكومة بشأن الحالة في البلد ونظام الجزاءات، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة.

وفي الفروع التالية، أقدّم معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز بشأن هذه النقاط المرجعية الرئيسية الخمسة منذ رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021. وينبغي تقييم التقدم الذي أحرزته سلطات أفريقيا الوسطى في سياق تطورات الحالة السياسية والأمنية في البلد، وكذلك في سياق أثر جائحة مرض فيروس

(2) خلال اجتماعي مجلس الأمن المعقودين في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021 و 22 شباط/فبراير 2022، كرر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا، ووزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى والفرانكوفونية وشؤون رعايا أفريقيا الوسطى في الخارج، سيلفي فاليري بابيو تيمون، دعوة بلديهما إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة (انظر S/PV.8882 و S/PV.8971).

(3) شدّد الممثل الدائم لغابون، باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (غابون وغانا وكينيا)، على ضرورة رفع حظر الأسلحة خلال جلسة المجلس المعقودة في 22 شباط/فبراير 2022 (انظر S/PV.8971). ودعا المجلس أيضاً إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة خلال جلسته المعقودة في 7 شباط/فبراير 2022 (انظر S/PV.8962).

(4) خلال اجتماع مجلس الأمن المعقود في 23 حزيران/يونيه 2021، أشار الرئيس بالنيابة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى أنه ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مكلفان بمخاطبة مجلس الأمن باسم دول وشعوب المنطقتين دون الإقليميتين وطلب رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة. وخلال تلك الجلسة، تلا ممثل الكونغو رسالة من رئيس الكونغو، بصفتها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، طلب فيها إلى المجلس رفع حظر الأسلحة (انظر S/PV.8802). وفي 22 شباط/فبراير 2022، كرر الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى طلب رئيس المؤتمر رفع حظر الأسلحة (انظر S/PV.8971).

(5) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وخلال اجتماع لمجلس الأمن، دعا رئيس المجلس الوطني للشباب في جمهورية أفريقيا الوسطى مجلس الأمن إلى رفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة (انظر S/PV.8882).

(6) يمثل ذلك زيادة قدرها 2 540 قطعة سلاح منذ حزيران/يونيه 2021 (انظر S/2021/573). ولم يبلغ عن مزيد من طلقات الذخيرة خلال هذه الفترة.

كورونا (كوفيد-19). وعلى النحو المفصل في تقاريري المرحلية المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن (آخرها S/2022/119)، استمرت الجهود الرامية إلى دفع عملية السلام قدماً، باعتماد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في 16 أيلول/سبتمبر 2021، خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تهدف إلى تنشيط الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019. وأعقب ذلك إعلان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستان أركانج تواديرا، وقف إطلاق النار من جانب واحد في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأثرت التوترات السياسية التي أهدقت بتنظيم الحوار الجمهوري على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي لعام 2019 وخريطة الطريق المشتركة. واستمرت المواجهات العسكرية بين الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وقوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي التي دعمتها قوات نُشرت في إطار اتفاقات ثنائية وأفراد أمن آخرين.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية ألف

تتصل النقطة المرجعية ألف بتنفيذ الحكومة على نحو فعال وفي حدود موارد ميزانية يمكن تحملها، للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وخاصة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأفراد الجماعات المسلحة السابقين وإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين الذين فُحصت سوابقهم في صفوف جميع الأفراد النظاميين<sup>(7)</sup>.

ومنذ رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، واصلت الحكومة بذل الجهود من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن في سياق مليء بالتحديات يتسم بمواجهات مسلحة مستمرة بين قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي من جهة والجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير من جهة أخرى. وواصلت الوحدة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج تركيز جهودها على الجماعات المسلحة التي ظلت ملتزمة بالاتفاق السياسي، وكذلك على الفصائل والعناصر المنشقة التي كانت قد نأت بنفسها عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير وأعربت عن استعدادها للانضمام إلى البرنامج الوطني. وقد أيد الرئيس هذا النهج رسمياً خلال الاجتماع الذي عقدته اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية في 18 آب/أغسطس 2021. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022، زارت بعثات حكومية متقدمة رفيعة المستوى بقيادة الوزارة المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن وتنفيذ الاتفاق السياسي مدن بامباري وبانغاسو وبيسون وبريا وموبايا وأبو وزيميو لإشراك المجتمعات المحلية وتقييم استعداد المقاتلين للالتحاق بالبرنامج.

وقد أُجريت عمليات نزع السلاح والتسريح منذ تقييمي السابق في مقاطعات كوتو العليا، ونانا غريبزي، ونانا مامبيري، وأوهام، وأومبيل - موكو، وفاكاغا، وكذلك في بانغي. ونُفذت الأنشطة الرئيسية خلال تلك الفترة بين أيلول/سبتمبر 2021 وحزيران/يونيه 2022 وأسفرت عن نزع سلاح وتسريح 803 مقاتلين، من بينهم 20 امرأة، وجمعت أيضاً حوالي 392 قطعة سلاح حربي، و 318 قنبلة يدوية وذخائر غير منفجرة أخرى، و 18 013 طفلة ذخيرة. ومنذ الإطلاق الرسمي للبرنامج الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2018، تم نزع سلاح وتسريح ما مجموعه 3 826 مقاتلاً، من بينهم 219 امرأة، من أصل عدد حالات أولي متوقع

(7) انظر S/2020/622 للاطلاع على بارامترات البرنامج، بما في ذلك عدد المقاتلين السابقين والأطفال المزمع نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى أوطانهم، والميزانية المطلوبة ومصادر التمويل.

دُكر في وثيقة البرنامج الوطني لعام 2017 قدره 5 000 مقاتل<sup>(8)</sup>. وخضعوا جميعاً للفرز وحصلوا على بدلات إعادة إدماج لمدة ثلاثة أشهر. وُجِع خلال هذه العملية ما مجموعه 2 699 قطعة سلاح حربي (من أنواع الأسلحة الحربية الفردية والجماعية)، و 2 046 قنبلة يدوية وذخائر غير منفجرة أخرى، و 131 815 طلقة ذخيرة.

وقدّرت عملية مسح أجرتها الوحدة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج والشركاء الدوليون في أيلول/سبتمبر 2021 أنه لا يزال يتعين نزع سلاح قرابة 4 000 مقاتل من مقاتلي الجماعات المسلحة وتسريحهم، وينتمي نصف هؤلاء إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، والنصف الآخر هم من المقاتلين الذين ظلوا ملتزمين بالاتفاق السياسي. وإضافة إلى أنشطة نزع السلاح والتسريح التي نُفذت بين أيلول/سبتمبر 2021 وأيار/مايو 2022، تشير التقديرات الآن إلى أنه لا يزال يتعين نزع سلاح وتسريح زهاء 3 000 مقاتل.

وتواصلت أيضاً أنشطة إعادة الإدماج على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. ويمول البنك الدولي هذه الأنشطة من خلال مشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتنفذها الوحدة المسؤولة عن البرنامج الوطني من خلال شركائها المنفذين، وهم المنظمة الدولية للهجرة ووكالة المساعدة في مجالي التعاون التقني والتنمية (وهي منظمة غير حكومية دولية). وبعد بداية بطيئة تُعزى إلى مجموعة عوامل متنوعة، من بينها جائحة كوفيد-19 والصعوبات التي تعترض عملية اختيار المقاتلين السابقين لإدماجهم في القوات المسلحة الوطنية أو الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، تسارعت الآن وتيرة أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وقد سمح ذلك بتقليص التأخير بين تسريح المقاتلين وبدء عملية إعادة إدماجهم إلى حد كبير.

وحتى 1 حزيران/يونيه 2022، كانت قد أُنجزت إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لما عدده 1 041 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 56 امرأة. وينقسمون على النحو التالي: 428 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 29 امرأة، في الشمال الشرقي (بريا وليمينا ونديلي) و 613 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 27 امرأة، في الشمال الغربي (بيلوكو وبيسون وبوار وبوزوم وديلابوكو وكوي ونديم وباوا). وإضافة إلى ذلك، وحتى 1 حزيران/يونيه 2022، كان مجموع المقاتلين السابقين المسجلين في التدريب المهني لإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً قد بلغ 938 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 96 امرأة (مقابل هدف يبلغ 1 346 مقاتلاً سابقاً). وينقسمون على النحو التالي: 592 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 43 امرأة، في الشمال الشرقي (بيرو، وبريا، وكاغا باندورو، ومبريس)، و 346 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 53 امرأة، في بانغي<sup>(9)</sup>. وعُلّق التدريب المهني الذي كان قد بدأ في 19 نيسان/أبريل 2022 بمشاركة ما مجموعه 128 مقاتلاً سابقاً في واندا دجالي بسبب تهديدات بشن هجمات من قبل الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وحُدّد 675 مقاتلاً سابقاً آخرين، من بينهم 17 امرأة، على أنهم من المستفيدين من أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المقبلة. وينقسمون على النحو التالي: 420 مقاتلاً سابقاً، من بينهم ثلاث نساء في الشمال الشرقي

(8) نُزِع سلاح 438 مقاتلاً إضافياً، من بينهم 18 امرأة، وسُرحوا خلال البرنامج التدريبي الذي أُجري في عام 2017. ومن بين هؤلاء، جرى تجهيز ملفات 198 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 18 امرأة، لإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي، في حين أُدمج 232 مقاتلاً سابقاً (من بينهم 6 نساء) في القوات المسلحة (انظر S/2019/609).

(9) من بينهم 58 مقاتلاً سابقاً، من بينهم امرأتان، أتوا من بانغي وكانوا قد سُرحوا خلال العمليات التي جرت في بوار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(أم دافوق، وبوروماتا، وبريا، وسيكيكيدي، وتيرينغولو)، و 198 مقاتلاً سابقاً، من بينهم ثمانى نساء، في الشمال الغربي (بوسمبيلي وماركوندا)، و 57 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 6 نساء، في بانغي.

وعلى نحو ما أشرت إليه في رسائلي السابقة، مؤلت جهات مانحة دولية البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بالكامل تقريباً<sup>(10)</sup>. وأرحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية لتمديد المنحة التي قدّمتها لأنشطة التسريح ونزع السلاح حتى آذار/مارس 2023، استكمالاً للدعم المقدم للبعثة المتكاملة. وأرحب بقرار البنك الدولي لتمديد التمويل الحالي المقدم لمشروع إعادة إدماج المقاتلين السابقين حتى حزيران/يونيه 2023، واستعداده لتقديم تمويل إضافي لمشاريع جديدة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الحوكمة ما بعد حزيران/يونيه 2023. بيد أنه من المرجح أن يُستنفد التمويل الذي يقدمه البنك الدولي حالياً قبل منح تمويله الجديد، وهو لا يكفي ليشمل جميع المقاتلين الذين ينبغي أن يُنزع سلاحهم وأن يُسرحوا من خلال البرنامج الوطني. ولذلك، أدعو السلطات الوطنية إلى بذل المزيد من الجهود لمنع حدوث فجوة في تمويل أنشطة إعادة الإدماج. وأكرر أيضاً دعوتي الشركاء الدوليين لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة دعم هذا البرنامج الهام. وكذلك أبلغت السلطات الوطنية فريق التقييم بأن دعم الشركاء الدوليين سيكون مطلوباً لنزع سلاح عدد صغير من مقاتلي جيش الرب للمقاومة في شرق البلد وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وخلال الزيارة، لم يتلق فريق التقييم التابع للأمانة العامة معلومات وقائعية عن حالة الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة المنشأة عملاً بالاتفاق السياسي<sup>(11)</sup>. وفي ضوء التحديات المستمرة المذكورة في رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، أشارت السلطات الوطنية إلى أن هناك حاجة إلى التفكير في مستقبل هذه الوحدات. ففي حال إنهاء عملها سيكون من الضروري إيجاد حل مستدام لإعادة إدماج أفرادها الحاليين.

ووفقاً للمعلومات التي قدمتها السلطات الوطنية، أُدمج في القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عدد يتراوح ما بين 222 و 297 مقاتلاً سابقاً<sup>(12)</sup>. ويبدو أنه لم يُدمج أي مقاتل سابق آخر منذ ذلك الحين. ولم يُسجّل أي تقدم آخر في إنشاء لجنة معنية بمواءمة الرتب، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي، من أجل تيسير إدماج المقاتلين السابقين وإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الوطنية السابقين الذين انضموا إلى جماعات مسلحة.

وتتوقف فعالية البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على عدة عوامل، من قبيل التزام الجماعات المسلحة الحقيقي، بما فيها الجماعات التي انضمت إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، بالمشاركة الكاملة في العملية وبسلامة المقاتلين المجردين من السلاح والمسرّحين وأمنهم البدني. وخلال الفترة قيد الاستعراض، احتجزت القوات المسلحة الوطنية وغيرهم من أفراد الأمن، تعسفاً، ما لا يقل عن 16 مقاتلاً من هؤلاء المقاتلين السابقين في بريا<sup>(13)</sup>. وتتوقف فعالية البرنامج الوطني

(10) انظر S/2020/622 و S/2021/573.

(11) كان المفهوم الأصلي للوحدات الأمنية المختلطة الخاصة هو إنشاء قوة قوامها 2 000 فرد لفترة انتقالية أولية مدتها 24 شهراً على أن يوفد 660 فرداً إلى كل قطاع من قطاعات الدفاع الثلاثة خارج منطقة بانغي الإدارية المستقلة لحماية السكان المدنيين، وتعزيز النظام العام، وتأمين ممرات الارتحال الرعوي، وحراسة مواقع الألغام. وكان من المتوخى أن تتكون نسبة 60 في المائة من هذه الوحدات من مقاتلين سابقين مسرّحين، على أن تأتي البقية من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن (انظر S/2019/609).

(12) أُدمج من قبل ما مجموعه 232 مقاتلاً سابقاً، من بينهم ست نساء، في القوات المسلحة في إطار البرنامج التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعام 2017 (انظر S/2019/609).

(13) انظر S/2022/119، الفقرة 33.

أيضاً على التزام السلطات الوطنية بحل القضايا المعقدة لدعم البرنامج من خلال المشاركة السياسية، في إطار الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتوقف فعاليته أيضاً على الحفاظ على سلامة الجهود المبذولة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في إطار وطني واحد ومنع أي مبادرات موازية يمكن أن تقوض هذه الجهود. وأشار فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في 25 حزيران/يونيه 2021، إلى أنه رداً على محاولة الانقلاب التي قام بها ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في كانون الأول/ديسمبر 2020، جند أفراد الحكومة وقوات الأمن التابعة لها أعضاء الجماعات المسلحة واستغلوهم<sup>(14)</sup>.

وتوازياً مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، واصلت الحكومة تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي التي تدعمها البعثة المتكاملة في شراكة تنفيذية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتستهدف هذه المشاريع العناصر المنتسبة إلى الجماعات المسلحة التي لا تستوفي معايير الأهلية للانضمام إلى البرنامج الوطني، وكذلك الشباب المعرضين للعنف والمعرضين لخطر كبير يتمثل في تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة، وغيرهم من أفراد المجتمع المحلي، مع التركيز على النساء. ومنذ رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، استمر تنفيذ هذه البرامج في بانغي وبانغاسو وبوسانغو وبوار وبريا وكاغا باندرورو وبدأ تنفيذها في بيراو ونديلي. وحتى 1 حزيران/يونيه 2022، كان ما مجموعه 5 799 مستقيداً، من بينهم 2 466 امرأة، قد تسجلوا في مشاريع الحد من العنف المجتمعي الجارية في بانغي والمواقع الميدانية السبعة المذكورة أعلاه. وتوفر هذه البرامج التدريب المهني، وأنشطة للبدء في در الدخل، والتوعية بشأن التماسك الاجتماعي، ومشاريع مجتمعية تمنح فرصاً للحصول على المال مقابل العمل. ومنذ بدء برامج الحد من العنف المجتمعي في أواخر عام 2015، شارك فيها أكثر من 30 000 مستفيد (30 في المائة منهم من النساء) من جميع أنحاء البلد، مما أسفر أيضاً عن جمع 587 قطعة سلاح حربي، و 14 127 قطعة سلاح يدوية الصنع، و 27 836 طلقة ذخيرة، و 827 طلقة من الذخائر غير المنفجرة. وشددت السلطات الوطنية في تواصلها مع فريق التقييم التابع للأمانة العامة على ضرورة تحسين التنسيق في ما بين المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ برامج مماثلة تحت مظلة الوزارة المكلفة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية وضمان أن تُلبي تلك البرامج الاحتياجات في جميع أنحاء البلد.

#### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية باء

تتصل النقطة المرجعية باء بوضع وثيقة تخطيط تُفصل احتياجات السلطات الوطنية من حيث مرافق تخزين الأسلحة والذخائر، وكذلك من حيث تدريب القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي وفحص سوابقهم لإدارة هذه الأسلحة والذخائر والمرافق.

وفي وثيقة التخطيط التي أعدتها الحكومة في عام 2019 قُدرت أنها ستحتاج، بحلول عام 2023، إلى 295 مرفقاً لتخزين 28 826 قطعة سلاح، وما لا يقل عن 9 492 562 طلقة ذخيرة، وإلى 1 180 فرداً من الأفراد المدربين الذي فُحصت سوابقهم ليتولوا مسؤولية تخزينها وإدارتها<sup>(15)</sup>. وخلال الزيارة، أشارت السلطات الوطنية إلى أن احتياجاتها المتوقعة من مرافق تخزين وإدارة الأسلحة والذخيرة قد تغيرت منذ

(14) انظر S/2021/569، الفرع رابعاً.

(15) انظر S/2019/609.

تصاعد وتيرة العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في أواخر عام 2020. بيد أن الحكومة لم تقدّم حتى الآن أي تفاصيل إضافية بشأن احتياجاتها الجديدة المتوقعة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت البعثة المتكاملة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بإعادة تأهيل 13 مرفقاً إضافياً لتخزين الأسلحة والذخيرة في بوالي وبوكارانغا وبوسانغوا وبوار وبريا وديكوا وسيبوت. وقد جرى بالفعل تسليم اثني عشر من هذه المرافق إلى السلطات الوطنية. وفي حين سلّم مستودع الذخيرة الإقليمي في بوار إلى السلطات الوطنية، فإن قوات الدفاع الوطني لم تستخدمه بعد.

ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المتكاملة ما مجموعه 14 مرفقاً مؤقتاً للتخزين (يشار إليها أيضاً باسم "المجموعات") إلى السلطات الوطنية. وتقع هذه المرافق في بامباري وبانغاسو وبانغي وبربراتي وبيرينغو وبوالي وبوكارانغا وبوسانغوا وبريا وديكوا ومونغوما ونولا وباوا وسيبوت. وتضم المرافق الـ 14 ما مجموعه 60 حاوية: 32 حاوية لتخزين الأسلحة و 28 حاوية لتخزين الذخيرة. وتبلغ سعة كل حاوية أسلحة 120 قطعة سلاح (متوسط تسليح سرية)، مما يجعل إجمالي سعة التخزين حوالي 3 840 قطعة سلاح.

ومنذ آذار/مارس 2021، درّبت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المتكاملة 28 فرداً إضافياً من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي على إدارة الأسلحة والذخائر. ودرّبت 10 منهم ليعملوا أمناء لمخازن الذخيرة و 18 ليعملوا أمناء لمخازن الأسلحة. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي المدربة على إدارة الأسلحة والذخيرة إلى 388 فرداً منذ عام 2014.

وكشفت الزيارات التي قامت بها مؤخراً البعثة المتكاملة والسلطات الوطنية لضمان الجودة في مرافق التخزين التابعة لقوات الدفاع الوطني في بانغي عن نقص في عدد الأفراد المدربين في مخازن الأسلحة بسبب ارتفاع معدل تناوب الأفراد<sup>(16)</sup>. ولاحظ فريق التقييم التابع للأمانة العامة أيضاً، أثناء زيارته إلى معسكر كاساي في بانغي، أن تخزين جميع الذخائر والمتفجرات لم يكن يجري على النحو الواجب، مما يمثل خطراً على سلامة جميع الموظفين الموجودين في الموقع. وخلال الزيارة، أقرت السلطات الوطنية بالصعوبات التي لا تزال تعترضها من أجل ضمان استخدام الأفراد المدربين على نحو فعال، ويعزى ذلك جزئياً إلى غياب الآفاق الوظيفية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. وتأمل السلطات الوطنية في أن تسمح الإصلاحات الجارية الأخرى، مثل إنشاء عملية إدارة موارد بشرية مُحوسبة داخل القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي (الشرطة والدرك)، بتحسين إدارة الموظفين من حيث الحياة المهنية والترقيات والنقل. وفي غضون ذلك، أدعو السلطات الوطنية إلى نشر أفراد مدربين على إدارة الأسلحة والذخيرة في مرافق التخزين تلك وعدم استخدامهم في مهام أخرى.

والحاقاً برسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، لم تضع الحكومة حتى الآن إجراءً موحداً، بما يشمل عملية فحص السوابق، للقوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي بغية الإذن للأفراد بالعمل في إدارة الأسلحة والذخائر. وخلال زيارة التقييم التي قامت بها الأمانة العامة، أشارت السلطات الوطنية إلى

(16) انظر S/2022/119، الفقرة 51.

أنه ينبغي لقوات الأمن الداخلي أن تتبّع خلال هذه الفترة عملية فحص السوابق الموحدة القائمة حالياً المعمول بها في القوات المسلحة الوطنية<sup>(17)</sup>.

ودعت الحكومة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى تقديم الدعم من أجل إجراء تقييم وطني للقدرات والممارسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر، تمشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة. وأجري التقييم في الفترة من 5 إلى 8 نيسان/أبريل 2022، كمتابعة لتقييم أساسي كان قد أُجري في عام 2017<sup>(18)</sup>. وحدد التحديات والخيارات لزيادة تعزيز الإطار الوطني لإدارة الأسلحة والذخائر.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية جيم

تتصل النقطة المرجعية جيم بوضع الحكومة الصيغة النهائية لبروتوكول تسجيل الأسلحة وإدارتها فيما يتعلّق بالأسلحة المسلمة إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الحكومية. وتتعلّق أيضاً بإنشاء نظام للاستلام الفردي للأسلحة ونظام لتطبيق تدابير المساءلة الفردية في حالة فقدان الأسلحة أو سرقتها أو تحويلها.

وواصلت السلطات الوطنية العمل على العديد من المراسيم لتنفيذ القانون رقم 20-021 المتعلق بالنظام العام للأسلحة التقليدية ومكوناتها وذخيرتها، الذي أصدره الرئيس في 7 آب/أغسطس 2020. وفي غضون ذلك، واصلت السلطات الوطنية تطبيق المبادئ التوجيهية التقنية للتحقق من الأسلحة والذخائر التي تدخل البلد والتي أُخطرت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى أو وافقت عليها. وتظل هذه المبادئ، التي تستخدمها السلطات الوطنية منذ عام 2019، الوثيقة المرجعية في انتظار صدور المرسوم المتعلق بعمليات النقل على النحو المتوخى في القانون المذكور.

وأحرزت السلطات الوطنية مزيداً من التقدم بشأن الشكل الوطني للوسم والخطة والمعايير الوطنية لتعقب الأسلحة المملوكة للدولة. وخلال زيارة فريق التقييم، أشارت السلطات الوطنية إلى موافقة جميع السلطات الحكومية المعنية على شكل الوسم الوطني وإلى قرب حين صدور مرسوم الموافقة عليه. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعتزم السلطات الوطنية أن تطلق مشروعاً تجريبياً لوسم زهاء 2 000 قطعة سلاح جُمعت من خلال البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن في تموز/يوليه 2022. وفي عام 2021، وبدعم من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، حصلت جمهورية أفريقيا الوسطى على البرمجيات والخادم اللازمين لتسجيل الأسلحة المملوكة للدولة وغير المملوكة للدولة. وإضافة إلى ذلك، سلّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة آلياً وسم وعدداً من عدد حفظ السجلات في حزيران/يونيه 2021. ودرب المكتب 26 فرداً من القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي على وسم الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2021. والمكتب على استعداد لمواصلة دعم عمليات الوسم في البلد، بما في ذلك من خلال شراء مواد إضافية، رهناً بتوافر التمويل.

(17) وفقاً للتعليمات الوزارية بشأن التجنيد في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى الصادرة في 14 أيلول/سبتمبر 2016، تستدعي عملية فحص السوابق تحزياً عن حسن السيرة ينفذه ضابط من قوات الدرك وتقديم صحيفة حالة جنائية صادرة خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

(18) لمزيد من المعلومات عن تقييم عام 2017، انظر United Nations Institute for Disarmament Research, “Central African Republic: weapons and ammunition management”, Country Insight Series, 2020.



ولاحظ فريق التقييم التابع للأمانة العامة، أثناء زيارته إلى مستودع أسلحة مقر الدرك الواقع في معسكر إيزامو، بانغي، وجود نظام فردي لسحب الأسلحة من مستودع الأسلحة وإعادتها. وزار فريق التقييم أيضاً مستودع أسلحة القوات المسلحة الوطنية في معسكر كاساي بانغي، ولكنه لم يستطع تأكيد ما إذا كان هناك نظام مماثل لأن السجلات لم تكن متوفرة في الموقع.

وفي ما يتعلق بإنشاء نظام لتطبيق تدابير المساواة الفردية، أكدت السلطات الوطنية من جديد لفريق التقييم أنه في حالة فقدان الأسلحة أو سرقتها، فإن قانون العقوبات وقانون القضاء العسكري وقواعد الانضباط العسكري تسمح بتطبيق عقوبات فردية لضمان المحاسبة<sup>(19)</sup>. وشددت السلطات الوطنية على أن قانون القضاء العسكري ينطبق على جميع الأفراد النظاميين التابعين للقوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الداخلي، وكذلك على موظفيها المدنيين إذا ما ارتكبوا هذه الأفعال أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية.

### معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية دال

تتعلق النقطة المرجعية دال بتفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وهي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد أحرزت اللجنة تقدماً في تنفيذ خطة العمل الوطنية، بما في ذلك من خلال دورها كرئيس للجنة تنسيق آليات مراقبة وإدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أنشئت في 26 شباط/فبراير 2021. وتعالج في إطار اللجنة مسائل من قبيل شكل الوسم الوطني المذكور أعلاه، ومشروع الوسم التجريبي، وصياغة المراسيم ذات الصلة والإشراف على تنفيذها.

وتوظف اللجنة 22 موظفاً، وقد خصص لها 220 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (320 608 دولارات) من الميزانية الوطنية لضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية<sup>(20)</sup>. ويغطي المبلغ المخصص التكاليف التشغيلية للمكتب ودفع مرتبات الموظفين في المقام الأول. ولا تزال تمويل معظم الأنشطة التنفيذية المبينة في خطة العمل الوطنية من خلال الأموال التي تقدمها الجهات المانحة الدولية. وفي عام 2022، دعمت البعثة المتكاملة للجنة بمبلغ 55 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (88 220 دولاراً) للقيام بحملة توعية من أجل التسليم الطوعي للأسلحة والذخيرة من قبل السكان<sup>(21)</sup>.

وتخطط اللجنة الوطنية لإنشاء أربعة مكاتب إقليمية في عام 2022 بغية تسهيل تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أنحاء البلد. وستنشأ هذه المكاتب في المحافظات التي أُعيد فيها بسط سلطة الدولة وأنجزت فيها عمليات نزع السلاح والتسريح.

(19) تنص المادة 110 من قانون القضاء العسكري الصادر في عام 2017، على سبيل المثال، على جواز فرض عقوبة سجن تتراوح مدتها بين سنتين وعشرين سنة على فقدان أو إساءة استخدام أسلحة أو ذخيرة أو مركبات أو أموال أو مخصصة للاستخدام العسكري. وقد تشمل العقوبة الفردية السجن المؤبد بحسب قيمة المواد التي فُقدت أو أُسيء استخدامها.

(20) في عام 2021، حُصص للجنة مبلغ 148 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (377 276 دولاراً).

(21) Brice Ledoux Saramalet, "Centrafrique : la MINUSCA octroie 55 millions de franc CFA pour appuyer la COMNAT ALPC à lutter contre la prolifération des armes et minutions", Oubangui Médias, 23 February 2022.

## معلومات مستكملة عن التقدم المحرز بشأن النقطة المرجعية هاء

تتعلق النقطة المرجعية هاء بوضع بروتوكول لجمع وتدمير الأسلحة والذخيرة الفائضة أو غير المسجلة أو المحمولة بشكل غير مشروع التي تضبطها السلطات الوطنية أو لنقلها إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي.

ولم توافق لجنة تنسيق آليات مراقبة وإدارة الأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد على مشروع البروتوكول الذي وضع. وفي غضون ذلك، وكما ذكرت في رسالتي المؤرخة 15 حزيران/يونيه 2021، واصلت السلطات الوطنية الاعتماد على الممارسات الإدارية القائمة لإدارة عمليات مصادرة الأسلحة وجمعها وتدميرها ونقلها.

وفي أوائل نيسان/أبريل 2022، قررت السلطات الوطنية السماح للقوات المسلحة الوطنية باستخدام الأسلحة التي جُمعت خلال عمليات نزع السلاح والتسريح<sup>(22)</sup>. وفي الفترة من 4 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2022، تحققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المتكاملة وخليعة نزع السلاح التابعة للوحدة الوطنية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن من صلاحية استخدام زهاء 2 400 قطعة سلاح كانت قد جُمعت. وفي نهاية عملية التحقق، أعلن أن 1 648 قطعة سلاح في حالة جيدة وأن 750 قطعة سلاح أصبحت بالية. وفي احتفال رسمي أقيم في معسكر البعثة المتكاملة في ميوكو في 29 نيسان/أبريل 2022، سلمت الوحدة الوطنية 1 379 قطعة سلاح في حالة جيدة إلى القوات المسلحة الوطنية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المتكاملة أيضاً السلطات الوطنية في التخلص من الذخيرة البالية، بما في ذلك تلك التي جُمعت من الجماعات المسلحة، مما أدى إلى تدمير ما مجموعه 134 579 طلقة من الذخيرة، تتألف من 132 183 طلقة ذخيرة لأسلحة صغيرة و 2 396 طلقة ذخيرة لأسلحة أخرى.

وأشارت السلطات الوطنية إلى أنه رغم الصعوبات التي اعترضت عقد اجتماعات اللجان المشتركة الثنائية بسبب جائحة كوفيد-19، حافظت جمهورية أفريقيا الوسطى على ارتباطاتها مع البلدان المجاورة. واجتمعت السلطات الوطنية مع نظرائها من الكونغو في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ونظرائها من الكاميرون في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بهدف مناقشة الحلول الممكنة لضمان أمن المعابر الحدودية ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، التقى الرئيس بوزير الدفاع والمحاربين القدامى وضحايا الحرب في تشاد لمناقشة تنفيذ نتائج الاجتماع اللجنة الثنائية السابق.

## الخلاصة

تواصل الحكومة إحراز بعض التقدم في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية، بدعم من البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم ولا سيما من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. فالتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المشتركة

(22) امتتالا لعملية الموافقة في إطار إجراءات حظر توريد الأسلحة، أخطرت السلطات الوطنية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى بهذا القرار.

للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يتيح فرصة لإعادة الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير إلى إطارى الاتفاق السياسى للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والبرنامج الوطنى لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ومن الضرورى أيضاً إحرار مزيد من التقدم في تشغيل نظام فعال لإدارة الأسلحة والذخائر. وفي الوقت الذى تواصل فيه السلطات الوطنية بذل الجهود لوضع الإطار التنظيمى ذى الصلة، ينبغى لها أن تستفيد من المشروع التجريبي للوسم لإظهار تقدم تدريجى فوري.

ومن المهم ضمان أن يؤدي حظر توريد الأسلحة والجزاءات الأخرى المحددة الأهداف المفروضة على الجماعات المسلحة، إلى النتائج الضرورية والمرجوة، بغية تحسين الحالة السياسية والأمنية في البلد. وفي هذا الصدد، أطلعت السلطات الوطنية فريق التقييم على قلقها من زيادة استخدام الجماعات المسلحة للذخائر المتفجرة مؤخراً<sup>(23)</sup>، وعلى اكتشاف ألغام مضادة للأفراد في جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل نيسان/أبريل 2022. ولفريق الخبراء دور هام يؤديه في الإبلاغ عن انتهاكات التدابير وتحديد طرق توريد الأسلحة والذخائر المضبوطة، وفي الإبلاغ كذلك عن موردي الأسلحة إلى الجماعات المسلحة وميسري عمليات نقلها غير المشروعة. ولدول المنطقة أيضاً دور حاسم تضطلع به في وقف عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك الذخائر المتفجرة التي أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وحفظه السلام والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

(23) انظر أيضاً S/2022/119، الفقرة 23.